	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	CPGR/87/10 December 1986
	联合国粮食及农业组织	
	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS	
	ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE	
	ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION	

المبند ١٠ من جدول
الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية
الدورة الثانية

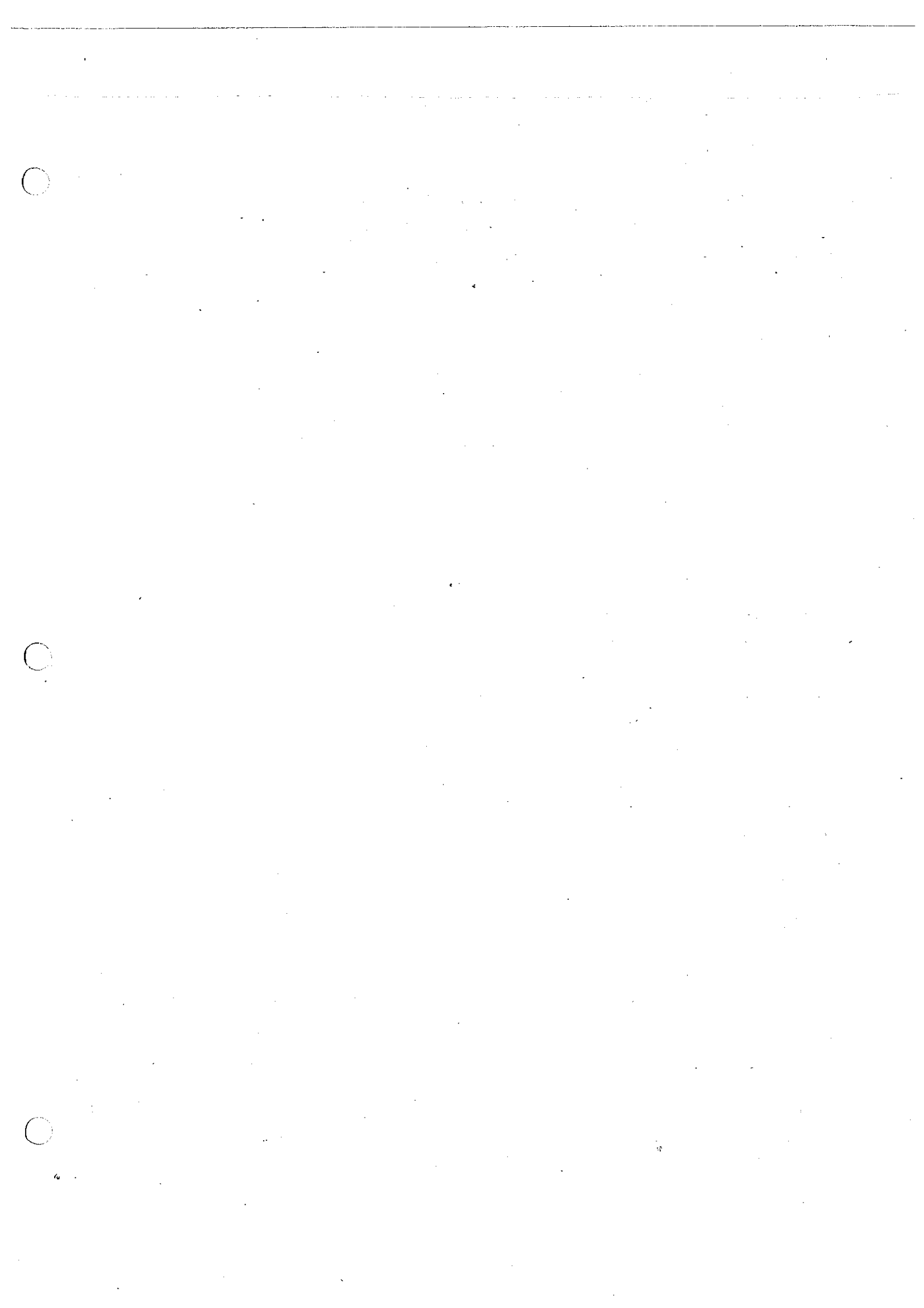
روما ، ١٦-٢٠ مارس/ آذار ١٩٨٧

دراسة جدوى بشأن انشاء صندوق دولي
للموارد الوراثية النباتية

بيان المحتويات

الفقرات

- | | |
|--------|--|
| ٤ - ١ | أولا - مقدمة |
| ٧ - ٥ | ثانيا- أغراض الصندوق الدولي |
| ١٦ - ٨ | ثانيا- ترتيبات التمويل وإدارتها في
مقر منظمة الأغذية والزراعة |



دراسة جدوى بشأن انشاء
صندوق دولى للموارد الوراثية النباتية

أولا - مقدمة

١- أقر مؤتمر المنظمة فى دورته الثانية والعشرين ، فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٣ ، التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية، وتنص المادة السادسة (د) من ذلك التعهد على أن التعاون الدولى فى هذا المجال سوف يتضمن "بحث الترتيبات مثل تعزيز وسائل التمويل أو انشائها ، لتمويل النشاطات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية". أما المادة الثامنة من التعهد فتتناول الضمانات المالية وتنص على مايلى:

١-٨ تنظر الحكومات المنظمة الى التعهد ، ووكالات التمويل ، بمفردها أو مجتمعة ، فى الموافقة على الاجراءات التى من شأنها اقامة النشاطات المتعلقة بهسدف هذا التعهد على أسس مالية سليمة ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية لتعزيز قدراتها فى مجالات نشاطات الموارد الوراثية وتربية النباتات واكثار البذور.

٢-٨ تبحث الحكومات المنظمة الى التعهد ووكالات التمويل على الخصوص ، امكانية انشاء الوسائل التى من شأنها أن تضمن توافر الاعتمادات المالية التى يمكن تعبئتها على الفور لمواجهة أوضاع من النوع الوارد فى المادة ٧-١(و).

٣-٨ تولى الحكومات والمؤسسات المنظمة الى التعهد ووكالات التمويل اهتماما خاصا للطلبات التى توجهها المنظمة من أجل التمويل من خارج الميزانية ، والمعسداً أو الخدمات الضرورية لمواجهة أوضاع من النوع الوارد فى المادة ٧-١(و).

٤-٨ يكون تمويل الأعباء الاضافية التى تتحملها المنظمة من أجل انشاء وتشغيل الشبكة الدولية ، من موارد من خارج الميزانية بوجه أساسى.

٢- وناقش مؤتمر المنظمة فى دورته الثالثة والعشرين ، فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٥ ، مرة أخرى ، مسألة تمويل أنشطة الموارد الوراثية النباتية، وفى سياق المناقشة طلب المدير العام دراسة جدوى انشاء صندوق دولى للموارد الوراثية النباتية.

٣- وأكدت جماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية ، فى اجتماعها الأول (٣-٢ يونيو/حزيران ١٩٨٦) ضرورة توجيه اهتمام خاص لوضع تعريف واضح لأغراض الصندوق ، متشيا مع أحكام التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية.

٤- وتبرز هذه الوثيقة الأغراض التي يمكن أن يحققها مثل هذا الصندوق ، كما تتنـسـاـول الطرق والأساليب لتشغيله .

ثانياً- أغراض الصندوق الدولي

٥- تغطي المادة الشامنة من التعهد مجالا واسعا جدا من النشاطات بما في ذلك جمع الموارد الوراثية النباتية وحفظها واستخدامها فضلا عن المجالات العريضة لترسيـسـة النباتات واكثار البذور. غير أن النشاطين الأخيرين يحظيان فعلا بدعم كبير من خلال عدد كبير من مشروعات المعونة الفنية ، الشناثية والمتعددة الأطراف ، وعن طريق شبكة مراكز البحوث الزراعية الدولية. وتبعاً ذلك ، فإن موارد الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية يجب أن توجه خصيصا لدعم أنشطة جمع الوارد الوراثية النباتية وحفظها واستخدامها وبخاصة على المستوى القطري.

٦- وتمشيا مع أحكام التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية ، فإن أهداف الصندوق ، كما أشير الى ذلك في المادة السابعة من التعهد ، سوف توجه نحو توفير الدعم في المجالات التالية :

- (أ) تطوير شبكة من المراكز القطرية والاقليمية والدولية تكون منسقة دوليا ، بما في ذلك شبكة دولية للمجموعات الأساسية في بنوك الجينات.
- (ب) زيادة عدد هذه المراكز تدريجيا من أجل الوصول الى أوسع تغطية ممكنة من حيث الأصناف النباتية والتوزيع الجغرافي ، على أن تؤخذ في الحسبان كذلك الحاجة الى ازدواج الموارد المراد صيانتها والاحتفاظ بها.
- (ج) ضمان تطبيق المعايير العلمية الملائمة في مجالات استكشاف الموارد الوراثية النباتية وجمعها وحفظها وصيانتها وإحيائها وتقييمها وتبادلها.
- (د) انشاء نظام عالمي للمعلومات عن الموارد الوراثية النباتية المحفوظة فسيختلف المجموعات ، وربط هذا النظام بالأنظمة المنشأة على المستويات القطرية وشبه الاقليمية ، وذلك على أساس الترتيبات الموجودة فعلا.
- (هـ) القيام بالعمل الدولي العاجل لصيانة المواد الموجودة لدى أي مركز اذا كان هناك خطر يهدد استمرار المركز وإدارته بصورة فعّالة.

(و) توسيع قدرة البلدان النامية وتحسينها من الناحيتين المهنية والتنظيمية ، بما في ذلك التدريب في المؤسسات الملائمة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية .

(ز) ضمان تحقيق تحسن جوهري في قدرات البلدان النامية على انتاج الأصناف المحسنة من المحاصيل وتوزيعها على النحو المطلوب لتحقيق زيادات كبيرة في الانتاج الزراعي ولاسيما في البلدان النامية .

٧- وطبقا لأحكام التعهد ، فان الأنشطة التي يدعمها الصندوق تكمل جهود الحكومات والمنظمات القطرية والاقليمية والدولية ، والمجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية ، ولتلافى الازدواج والاستكمال أنشطة الدعم أو المشروعات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية التي ينفذها المجلس الدولي المذكور والمنظمات الأخرى ، ينبغي تقييم مدى اهتمام هذه الجهات بمشروعات ونشاطات بعينها . فاذا أبدت المنظمات التي استشيشرت اهتمامها بتقديم الدعم ، يجرى عندئذ تليغ ذلك للبلدان المتلقية صاحبة الشأن ، واذا وافق البلد صاحب الشأن ، يمكن توجيه طلب بشأن المشروع أو النشاط الى المنظمة المعنية .

ثالثا- ترتيبات التمويل وإدارتها في مقر منظمة الأغذية والزراعة

٨- تنص المادة ٦-٧ من اللائحة المالية للمنظمة على مايلي: "للمدير العام أن يقبل التبرعات سواء كانت نقدية أو غير ذلك، وله أن يفتح حسابات لأموال الأمانة وحسابات خاصة للأموال التي تقدم للمنظمة لأغراض خاصة ، بشرط أن يكون الغرض من هذه التبرعات والأموال متمشيا مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها".

٩- وتوجد لدى المنظمة ، طبقا للمادة ٦-٧ من لائحتها المالية ، مجموعة من الترتيبات المالية فيما يتعلق بتسلم الأموال المودعة لديها وإدارتها والافراج عنها. أما نمط الصندوق الدولي المزمع انشاؤه ، والترتيبات المالية المراد اتخاذها ، فتحدده عدة عوامل من بينها: مصدر المساهمات (هل كلها من الحكومات أو من مصادر أخرى) وطبيعة النشاط المراد تمويله (أنشطة في مقر المنظمة ، مشروعات ميدانية ، وغيرها) ، والسدة المتوقعة للصندوق ، وهذه تخضع للظروف التي أنشئ الصندوق من أجلها، كمواجهة لحالة طوارئ أو لتمويل أنشطة مستمرة لفترة طويلة من الزمن. أما حجم الموارد المتوقعة توافقها فهو عامل رئيسي يجب أن يؤخذ طبعاً بعين الاعتبار.

١٠- فالصندوق الدولي ، المشار الى امكانية انشاؤه في المادة الشامنة من التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية ، والذي ناقشته ، من جديد ، جماعة العمل

التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية ، ينبغي أن يلقى دعماً من مختلف المصادر ، بما في ذلك الحكومات المتبرعة ، والوكالات غير الحكومية والقطاع الصناعي الخاص. أما الأنشطة التي سيمولها الصندوق ، طبقاً للأغراض التي حددت في الفقرة السابقة ، فينبغي أن تشمل الأعمال المتعلقة بتطوير شبكة من المراكز والمجموعات الأساسية ، ونظم عالمية للمعلومات إضافة إلى الأنشطة الأخرى ذات الطابع العام. كما سيمول الصندوق المشروعات التي تدعم إنشاء مراكز قطرية أو اقليمية أو دولية ، وكذلك المشروعات التي تهدف إلى تنمية قدرات البلدان النامية على انتاج الأصناف المحصولية المحسنة وتوزيعها.

١١- ونظراً لتعدد الأهداف المرجوة من إنشاء هذا الصندوق الدولي وكثرة المصادر التي ينتظر أن تساهم فيه ، فإن ترتيبات التمويل يجب أن تسمح بالقدر الأكبر من المرونة مع ضمان رصد هذه الأنشطة ومراقبتها على نحو ملائم. والترتيبات المقترحة تماثل ، بعبارة أخرى ، التغييرات الضرورية ، الترتيبات المتعلقة ببرنامج تلافى خسائر الأغذية (أنظر قرار المؤتمر ٧٧/٣). وعلى أي حال ، فإن الترتيبات التمويلية معروضة في هذه المرحلة بصيغة عامة ، ريثما يتم التعرف على آراء هيئة الموارد الوراثية النباتية ومع مراعاة أن المساهمات من المصادر غير الحكومية ربما أكبر من نظيرتها التي قدمت إلى برنامج تلافى خسائر الأغذية.

١٢- وسوف ينشأ حساب عام على شكل حساب أمانة تموله عدة أطراف متبرعة ، ويخضع للوائح المنظمة. وسوف تدعى الجهات المتبرعة إلى تقديم مساهماتها في هذا الحساب الذي ستستخدمه المنظمة في تمويل الأنشطة التي تهدف إلى تنفيذ التعهد في إطار التوجيهات العامة التي تضعها الهيئة. ويمكن للجهات المتبرعة في الحساب أن تحدد الأنشطة العامة أو النوعية التي تستخدم فيها مساهمتها أو أن تقدم مساهمات للأغراض العامة للحساب ، على أن تقرر المنظمة (عن طريق قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات) كيفية استخدامها. وفي كلتا الحالتين ، ينبغي موافاة الجهات المتبرعة بتقارير دورية ، فنية ومالية ، عن هذه الاستخدامات.

١٣- وفضلاً عن ذلك ، يمكن تمويل مشروعات معينة عن طريق حسابات أمانة مستقلة بناءً على طلب الجهة المتبرعة. وبهذه الطريقة ، تمول معظم الأنشطة على المستوى الميداني ، حيث ترسل منظمة الأغذية والزراعة اقتراحات المشاريع إلى الجهات المتبرعة بعد أن تجيزها البلدان المتلقية إذا كان ذلك مطلوباً. كما يمكن للجهات المتبرعة أن تطرح أفكاراً بمشروعات تمهيداً لتطويرها ومناقشتها في المنظمة. ويمكن أيضاً تقديم مساهمات عينية ، شريطة أن تكون ملائمة لأهداف المشروعات ومتفقة معها. أما التكاليف التي تتقاضاها المنظمة مقابل الخدمات التي تقدمها لمشروعات حسابات الأمانة التي تديرها ، فينبغي تقديرها وفق المعدلات العادية. وفي حالة تمويل المشروعات بواسطة الحكومات يجب تطبيق نماذج المشروعات وإجراءاتها ومتطلباتها الأخرى وفقاً لبرنامج التعاون المشترك بين المنظمة والحكومات.

